بين بين نحو سأل اى بين الهمزة والالف او تبدل ألفا فى نحو ملجأ فهو موافق للرسم وانما تجئ المخالفة فى رسمها بالياء والواو وفى عدم رسمها وقد بينا المخالفة فى الياء والواو فى كلمتى تفتؤا ومن نباء وقد رسم الهمز فى كلمة واحدة رسمين مرة ألفا ومرة واوا نحو الملأ رسم بالالف الا فى اربعة مواضع ثلاثة فى النمل وواحد فى أول المؤمنون فسهل فى كل موضع باعتبار رسمه واما الحذف ففى كل همزة بعدها واو جمع نحو فى الؤن يطؤن مستهزؤن فكل هذا الوخفف همزه باعتبار ما تقدم من القواعد لجعل الجميع بين بين باعتبار حركة فى نفسه فاذا اريد تخفيفه باعتبار خط المصحف حذف الهمز حذفا حتى انهم نصوا انه يقول فى المودة المؤدة بوزن الموزة وفى نحو برؤا أكتب الاولى بالواو والثانية بالالف فلزم من اتباع الرسم ان تبدل الاولى واوا مفتوحة وانما تسهل على قياس ما تقدم بين الهمزة والالف والثانية تبدل ألفا على القاعدين معا وهما اتباع الرسم والقياس لانها سكنت للوقف وقبلها فتحة فابدلت ألفا واتفق ان كان الرسم كذلك فلا وجه غيره وعلى اتباع الخط تكون الهمزة فى تراءى الجمعان وفى رأى القمر متطرفة فلها حكم المتطرفة لانه لم يرسم بعد الهمز تمذهب الاخفش النحوى وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة وهو الذى يأتى ذكره فى سورة الانعام وغير الذى ذكره فى سورة النحل ووجه اتصاله بما تقدم من وجهين احدهما انه ذكره استئنافا سلك مذهب حمزة فى ابدال الهمز المتحرك ما قبله حرف مد اتباعا للخط حيث يلزم من تسهيله على القياس المقدم مخالفة الرسم فذكر ان من ائمة العربية الاكابر من رأى بعض ذلك فى هذا الموضع لشرطه وقد ذكره صاحب التيسير فقال نحو ائتكم وسنقرئك بيدها اياء مضمومة اتباعا لمذهب حمزة فى اتباع الخط عند الوقف على الهمز وهو قول الاخفش أعنى التسهيل فى ذلك بالبدل الوجه الثانى ان يكون فى المعنى متصلا بقوله وفى غير هذا بين بين كانه قال الا فى موضعين فان الاخفش أبدل فيهما فقصر مواضع الابدال على قوله اربعة من تسعة هذان النوعان ونوعان وافق فيهما سيبويه وهما المذكوران فى قوله ويسمع بعد الضم والكسر وقوله ذا الضم مفعول ابدلا اى ابدل الهمز المضموم بعد الكسر ياء وتمم بيان لمذهب الاخفش فقال ﴿ بِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ وَمَنْ ﴾ حكى فيهما كاليا وكالواو اعضلا

اى وعن الاخفش ابدال الواو فى عكس ذلك وهو ان تكون الهمزة مكسورة بعد ضم نحو سئل والاول نحو تئيهم بما فابدل المضمومة ياء والمكسورة واوا ابدلهما حرفين من جنس حركة ما قبلهما فتارة يوافق مذهبه الرسم فى نحو تئيهم ومذهب سيبويه ما تقدم وهو جعل كل واحدة منهما بين بين قال من قرر مذهب الاخفش لو جعلت هنا بين بين لقربت من الساكن فتؤدى الى واو وياء ساكنة قبلها كسرة وياء ساكنة قبلها ضمة ولا مثل لذلك فى العربية كما ان المفتوحة بعد كسر ابدلت ياء وبعد ضم واوا كذلك وأجيب بانه يلزمه ايضا فى مذهبه ان تكون ياء مضمومة بعد كسرة وواوا مكسورة بعد ضمة وذلك مطرح الاستعمال حقيقة وما اختاره سيبويه يشبه ما استعماله فما ذكره اقطع واما الزامه المفتوحة فلان ابدالها لا يؤدى الى ما اطرح استعماله بخلاف ما ذكره ثم قال ومن حكى فيهما اى فى المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضم ان تجعل المضمومة كالياء والمكسورة كالواو اى تسهل كل واحدة منهما بينها وبين حرف من جنس حركة ما قبلها لا من جنس حركتها ليسلم من الاعتراضين الواردين على مذهب سيبويه والاخفش فمن حكى ذلك اعضل اى اتى بعضلة وهى الامر الشاق لانه جعل همزة بين بين مخففة بينها وبين الحرف الذى منه حركة ما قبلها قلت وهذا الوجه مذكور فى كتاب الكشف لابى محمد مكى بن ابى طالب وغيره عن الاخفش ويقوى فى مواضع يوافق خط المصحف الكريم كالوقف على لؤلؤ المخفوض بروم الحركة لانه يجعلها بين الهمزة والواو وذلك موافق للخط وعلى رأى سيبويه تصير بين الهمزة والياء فتخالف الخط فيوقفه بلا روم ليجد قبلها واوا فيوافق الرسم نص عليه مكى وقد تقدم مثل هذين الوجهين المحكيين عن الاخفش فى مذهب القراء فى نحو يشاء الى اكثرهم ابدل الثانية واوا وبعضهم جعلها بين الهمزة المكسورة والواو وقد غلط بعض الجهال لسوء فهمه فظن ان من سهل الهمزة بينها وبين الحرف الذى من جنس حركة ما قبلها ان الحركة تكون على الهمزة من جنس حركة الحرف قبلها ففى تئيهم ويستهزؤن تسهل بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة وهذا جهل مفرط وغلط بين ولولا انى سمعته من قائله لما صدقت ان احدا يقوله فان الهمزة متحركة والحاجة داعية الى تسهيلها وذلك ممكن مع بقائها على حركتها فاى حاجة الى تغير حركتها وتخيل فى وزنها ولفظها وانما احتيج الى الحرف الذى يسهل اليه قال اهل المذهب الصحيح يكون الحرف